IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assistant Lecturer Gufran Younus Hussien
College of Political Science, University of Mosul, Iraq
Assistant Lecturer Humam Abdullah Ali
General Directorate of Nineveh Education, Iraq
Mrs. Hiba Fakhri Ali
West Bank, Jenin, Palestine

Corresponding author E-mail :

gufranyounus.hussien@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61867

Keywords:

Sustainable development,
capabilities,
crisis management,
China

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

March 2, 2026

Revised:

March 26, 2026

Accepted:

May 2, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

The Impact of Sustainable Development in Enhancing State Capabilities to Confront Crises: China During the COVID-19 Pandemic as a Model

Abstract

This research explores the pivotal role of sustainable development in enhancing countries' resilience to global crises, using China's experience during the COVID-19 pandemic as a case study. It first points out that many countries, particularly developing ones, lack the infrastructure for sustainable development, making them more vulnerable to risks. The research also emphasises that sustainable development is no longer limited to environmental concerns but is a comprehensive system encompassing economic, social, and political dimensions, aiming to optimise resource use and protect the rights of future generations.

The research concludes that China's remarkable success in controlling the pandemic was not accidental but rather the result of decades of comprehensive development reforms, improved infrastructure, and a rapid technological response. China's experience demonstrates the critical importance of a strong, visionary government capable of optimising resource utilisation during crises. The research recommends that countries generally follow the Chinese model by integrating environmental policies into economic planning, prioritising education and technological innovation, and recognising political stability and social justice as cornerstones of their ability to meet future challenges.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

تأثير التنمية المستدامة في تعزيز قدرات الدول لمواجهة الأزمات: الصين خلال جائحة COVID-19 أنموذجا

المدرس المساعد غفران يونس حسين
جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، العراق
gufranyounus.hussien@uomosul.edu.iq

المدرس المساعد همام عبد الله علي
المديرية العامة لتربية نينوى، العراق
humampol@gmail.com

السيدة هبة فخري علي
الضفة الغربية، جنين، فلسطين
heba.f.turkman@gmail.com

الملخص

يستكشف هذا البحث الدور المحوري للتنمية المستدامة في تعزيز قدرة الدول على مواجهة الأزمات العالمية، مستخدم تجربة الصين خلال جائحة كوفيد-19 كدراسة حالة، إذ يشير أولا إلى أن العديد من الدول، سيما النامية منها، تفتقر إلى بنية تحتية للتنمية المستدامة، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، كما يؤكد البحث أن التنمية المستدامة لم تعد مقتصرة على المستوى البيئي فحسب، بل هي نظام شامل يضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وحماية حقوق الأجيال القادمة.

وخلص البحث إلى أن نجاح الصين الباهر في السيطرة على الجائحة لم يكن وليد الصدفة، بل كان ثمرة عقود من الإصلاحات التنموية الشاملة، وتحسين البنية التحتية، والاستجابة التكنولوجية السريعة. وتُظهر تجربة الصين الأهمية البالغة لحكومة قوية ذات رؤية ثاقبة قادرة على الاستخدام الأمثل للموارد خلال الأزمات. ويوصي البحث الدول عامة بأن تحذو حذو النموذج الصيني من خلال دمج السياسات البيئية في التخطيط الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للتعليم والابتكار التكنولوجي، والنظر إلى الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية باعتبارهما حجر الزاوية في قدرة الدول على مواجهة التحديات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القدرات، مواجهة الأزمات، الصين.

المقدمة

لم تعد "التنمية المستدامة" بمفهومها المعاصر تقتصر على جانب واحد، بل امتدت لتشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية وانشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد على العدالة والمشاركة، إذ ظهر مفهوم الاستدامة لصيقاً بالتنمية في محاولة لتوسيع ابعاد التنمية، مع التأكيد على استثمار البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم وفقاً لأداء الجيل الحالي، وضمان توفير احتياجات الاجيال القادمة اسوة بالأجيال الحالية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة والترشيد في استهلاك الموارد المعرضة للانحسار، الامر الذي يؤدي الى تحقيق "التنمية المستدامة" بالشكل الصحيح الذي يجعل من الدولة الممتلكة لهذه التنمية قادرة على مواجهة وحسر الازمات والجوائح التي تتعرض لها بشكل سريع مقارنة بالدول التي تفتقر اليها، مما يجعلها معرضة للازمات وما يصاحبها من مخاطر.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز دور أن "التنمية المستدامة" كأداة استراتيجية فعالة لتعزيز القدرات الوطنية وتقوية البنية التحتية لمواجهة الأزمات والأوبئة العالمية واحتوائها، كما تكمن قيمتها في عرض تجربة الصين كنموذج عملي يبين أن الجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن أن يتيح استجابة وطنية سريعة وحاسمة للتحديات الناشئة.

اشكالية البحث: تعاني العديد من دول العالم، سيما النامية منها، من مشاكل وازمات عديدة على مختلف الاصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك يعود بشكل رئيسي الى افتقارها لمقومات "التنمية المستدامة" التي تعد العامل الاساسي لتخليصها من مشاكلها وازماتها المتعددة، وهنا يثار تساؤل رئيس مفاده: كيف يمكن تعزيز قدرات دول العالم من خلال تفعيل "التنمية المستدامة"؟ ومن هذه الاشكالية تنبع التساؤلات الاتية:

1. ما هي العوامل التي بات لها تأثيراً مباشراً في عملية ""التنمية المستدامة"؟
2. كيف يمكن احتواء الأزمات عبر "التنمية المستدامة"؟
3. كيف تمكنت الصين من مواجهة ازمة جائحة كورونا (covid-19)؟

فرضية البحث: تسعى "التنمية المستدامة" إلى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد وبما يخدم افراد المجتمع وبالشكل الذي يضمن حقوق الاجيال القادمة والعمل على معالجة جميع المجالات داخل المجتمع (خدمات، تعليم، دخل، وعي، حكم رشيد. إلخ)، الأمر الذي يجعل لهذا المجتمع قوة في البنى التحتية والفوقية، مما يزيد من قوة الدولة وقدراتها في مواجهة الازمات واحتوائها والحد منها عبر تسخير الموارد بالشكل السليم وبما يخدم عملية مواجهة الازمة والتغلب عليها.

منهجية البحث: تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي والمنهج الوظيفي اثناء كتابة البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى أربعة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول ماهية "التنمية المستدامة"، وتناول المبحث الثاني تأثير "التنمية المستدامة" في تعزيز قدرات الدول، وتناول المبحث الثالث دور "التنمية المستدامة" في احتواء الأزمات، في حين تناول المبحث الرابع دراسة حالة الصين.

المبحث الأول: ماهية "التنمية المستدامة"

تمثل "التنمية المستدامة" نموذج تنموي حيوي يسعى إلى تنفيذ احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد، وتتميز هذه التنمية بنهجها الشامل الذي يتضمن مكونات اقتصادية واجتماعية وبيئية تعزز النمو دون الإضرار بالنظم البيئية.

اولاً: تعريف "التنمية المستدامة": تعرّف "التنمية المستدامة" بأنها" تلك التنمية التي لا تؤدي الى نمو اقتصادي فحسب وانما ضرورة التوزيع العادل لثمارها، والتي تجدد ولا تدمر البيئة، هذا النوع من التنمية له اهمية بالغة للفقراء، إذ انه يضمن لهم دوراً في صنع القرار وفي المجالات التي تؤثر في حياتهم، فهي للناس وللطبيعة، والنهوض بمكانة المرأة في المجتمع، والاستدامة اوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية بين الجيل الحاضر وجيل المستقبل، وان كانت "التنمية المستدامة" هي عملية توسيع مجموعة خيارات الناس فأن الاستدامة هي تنمية الشخص وقدراته، رجلاً كان ام امرأة" (نوري، 2019).

وعرف الاقتصادي روبرت سولو "التنمية المستدامة" على انها "عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وايصالها اليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي" وأشار الى أن "التنمية المستدامة" لا تقتصر على الموارد المستهلكة والتي نورثها للأجيال القادمة فحسب؛ بل من خلال التوجيه الكافي لنوعية البيئة وما تشتمل عليه من اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد وبما فيها المعدات التقنية والمصانع وهيكل المعرفة. (الجوارين، 2016)

كما يمكن تعريف "التنمية المستدامة" على انها "وضع جملة من الاهداف يتم من خلالها التركيز على الامد البعيد بدل من الامد القصير وعلى الاجيال المقبلة بدل الاجيال الحالية وعل كوكب الارض بكامله بدل من دول واقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الاساسية وكذلك على الافراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش". (عبدالرحمن، 2010-2011)

وتعرف "التنمية المستدامة" ايضاً بأنها "نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الاجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية احتياجاتها الاساسية". (سالم،، 2008)

وعرف قاموس (webester) "التنمية المستدامة" على انها التنمية التي تعمل على استغلال الموارد الطبيعية دون الاضرار بها أو تدميرها، وكما عرفها مدير حماية البيئة الامريكية (وليم رولكزهاوس) بأنها عملية تقوم من اجل تحقيق النمو الاقتصادي بما يتلائم مع القدرات البيئية من منطلق ان عملية التنمية الاقتصادية وعملية المحافظة على البيئة هي عمليات غير متناقضة بل هي عملية تكاملية. (حسين، 2018)

إن "التنمية المستدامة" بالمفهوم العام والشامل تعد نشاطاً شاملاً للقطاعات كافة، كونها تعمل على تطوير وتحسين ظروف الواقع عبر مجموعة من العمليات تعتمد على دراسة التجارب الماضية وعلى التطورات العلمية في هذا الخصوص من أجل تغيير الواقع وفهمه لجعله أفضل ووضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات من أجل التخطيط المستقبلي، والعمل على استغلال الموارد والطاقات البشريّة والمادية وجمع البيانات والمعلومات بما يخدم عملية التنمية، مع أهمية التركيز على الجانب العلمي المستمر واكتساب الخبرات وتطبيقها على ارض الواقع، وتشمل التنمية جميع مجالات الحياة، مثل التنمية السياسية والاجتماعيّة والاقتصادية والعسكريّة والطبيّة والتعليمية والتقنية وغيرها، بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد، وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة. (صلاح، 2018)، والجدول الآتي يوضح "مراحل تطور مفهوم ومضمون "التنمية المستدامة" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية".

الجدول رقم 1: يوضح تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية =النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات- منتصف ثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية -اهتمام كبير بالجوانب الروحية و الثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى)افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: (عبدالرحمن، 2010-2011)

ثانياً: ابعاد "التنمية المستدامة": للتنمية المستدامة عدة أبعاد في عصرنا هذا إذ لم تعد تقتصر على جانب او بعد واحد، بل امتدت لتشمل جوانب وابعاد متعددة، من أبرزها:

1. البعد الاقتصادي: تستهدف "التنمية المستدامة" تحقيق تنمية اقتصادية من خلال السعي للرفع من الصادرات والتقليل من الواردات وفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي وتوفير فرص العمل للأفراد داخل المجتمع وزيادة الانتاج، حيث تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق توسع اقتصادي يزيد من دخلها القومي مما يؤدي الى زيادة نصيب الافراد من السلع والخدمات والتمكن من التغلب على كافة المعوقات الاقتصادية مما يزيد من توفر رؤوس الاموال والخبرة الفنية والتكنولوجية. (حمداوي، صفحة 58)
2. البعد الاجتماعي: يكمن مفتاح الازمات في استتباب الامن ورقي الانسان داخل الدولة اذ اهتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الدولية المتخصصة الى رعاية التعاون الدولي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على اصلاح الاراضي الزراعية ودعم قطاع الصحة والتعليم والعدالة ودعم جهود التصنيع كون هذه القطاعات تعد شروطا لتعزيز التنمية المستدامة. (محمد، 2012–2013)

وترتبط المسألة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالتطور الاقتصادي والنمو، وان "التنمية المستدامة" لا تتحقق الا عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها واهمها مشكلتي البطالة والفقر كونهم عاملين يمكن اعتبارهم حلقة مفقودة في معاملة الفقر والنمو، كونهم مرتبطان مع الاستقرار الاجتماعي والامن، وبخلاف ذلك يكون انعدام الكرامة وتجاوز حقوق الانسان وتصاعد مخاطر العنف وانعدام الامن والتوترات الاجتماعية. (عبدالرحمن، 2010–2011)

3. البعد البيئي: ان ما شهده العالم من توسع صناعي واعتماده على البترول والفحم والغاز الطبيعي كمصادر للطاقة؛ تسبب ذلك في اتلاف البيئة جراء ما تخلفه من نفايات غازية وصلبة وسائلة تضر البيئة، ولقد اجمع علماء "التنمية المستدامة" على ان اهمال العامل البيئي سيكون عائق امام تحقيق التنمية؛ كون التدهور البيئي سوف يدفع الافراد الى الفقر ويجعلهم في اطار من الاستهلاك المستمر لموارد الطاقة التي يعتمدون عليها مما يؤخر عملية التنمية المستدامة. (سالم،، 2008)

الجدول رقم 2: يوضح أبعاد "التنمية المستدامة"

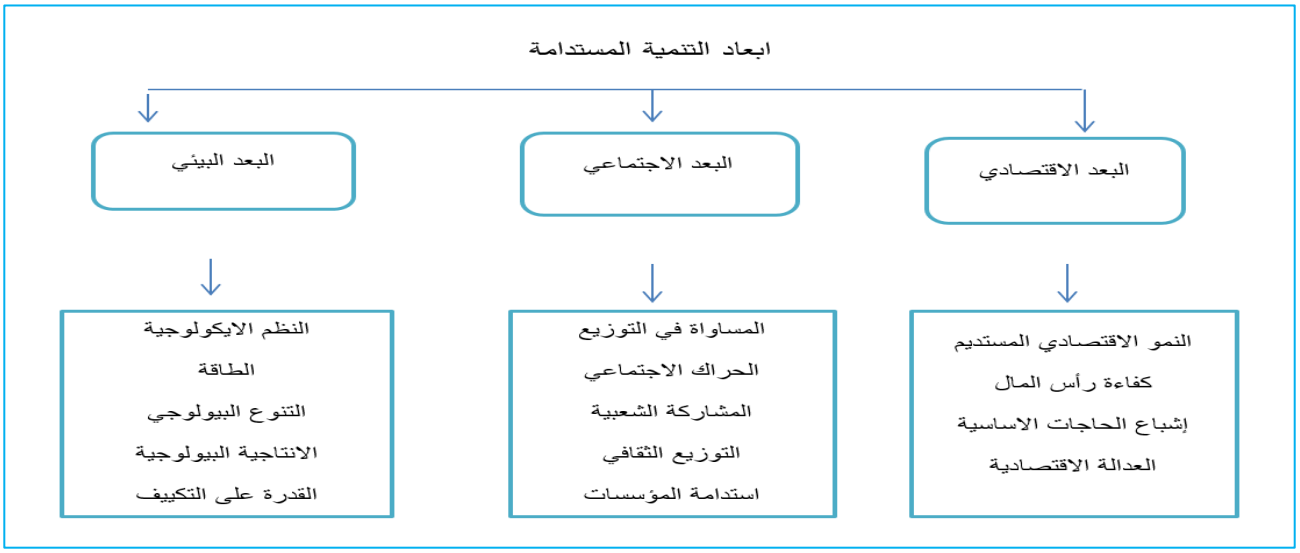

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وعليه، فقد اصبحت "التنمية المستدامة" لا تقتصر على اشباع الحاجات الاساسية من الغذاء والعيش الكريم فحسب، اصبحت ترتبط بضمان الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين كافة، والابتعاد عن التسلط والتشدد والظلم، إذ اصبح هناك تنمية بشرية وسياسية واقتصادية وتنمية مستدامة حقيقية، بحيث تكفل للأجيال القادمة حقها من الطاقة المستخدمة من المناجم من الموارد الطبيعية والبحث عن مصادر وموارد بديلة من اجل المحافظة على البيئة والبحث عن الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والمائية والطاقات المستخرجة من قوة الرياح وغير ذلك. (محمد، 2012-2013)

ثالثا: أهداف "التنمية المستدامة": يكمن هدف "التنمية المستدامة" الرئيس في رفع المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد وزيادة دخل الأفراد القومي والتقليل من التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية وضمان حقوق الافراد ومشاركتهم السياسية. (محمد، 2012-2013)

وتعد المحافظة على النظام البيئي والحيوي من ابرز اهداف عملية "التنمية المستدامة" كون استمرارية وجود الانسان تعتمد على ذلك وهذا يتطلب الجهود الكبيرة والنفقات العالية من اجل سلامة النظام البيئي للأجيال القادمة، اما بالنسبة للمحيط التكنولوجي فتهدف "التنمية المستدامة" الى اللجوء الى استخدام التقنيات ذات الاضرار البيئية المحدودة، والتوجيه الى اعادة تدوير النفايات والمواد والاستفادة منها في مجالات الطاقة الصناعية، وعلى المحيط الاجتماعي تعمل "التنمية المستدامة" على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع كافة دون الاضرار بالأجيال القادمة وحقهم في الموارد والحاجات الاساسية وتفعيل المشاركة الشعبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واشراكهم في اتخاذ القرارات والقوانين التي تخص المجتمع. (اسماعيل، 2015)

كما تهدف "التنمية المستدامة" الى القضاء على جميع اشكال الفقر والحرمان والحد من حالة عدم المساواة بين الافراد داخل المجتمع وضمان حقوقهم عبر بذل الجهود المتواصلة وتشكيل لجان وفرق عمل حسب ما تتطلبه اهداف "التنمية المستدامة" ومجالات تغطيتها مع مراعاة منظور التنوع الاجتماعي، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا في 25سبتمبر 2015، خطة "التنمية المستدامة" لعام 2030، التي تضم 17 هدفا من أهداف "التنمية المستدامة"، كما في الشكل الاتي. (المتحدة، 2015)

الشكل رقم 1: يوضح أهداف "التنمية المستدامة"

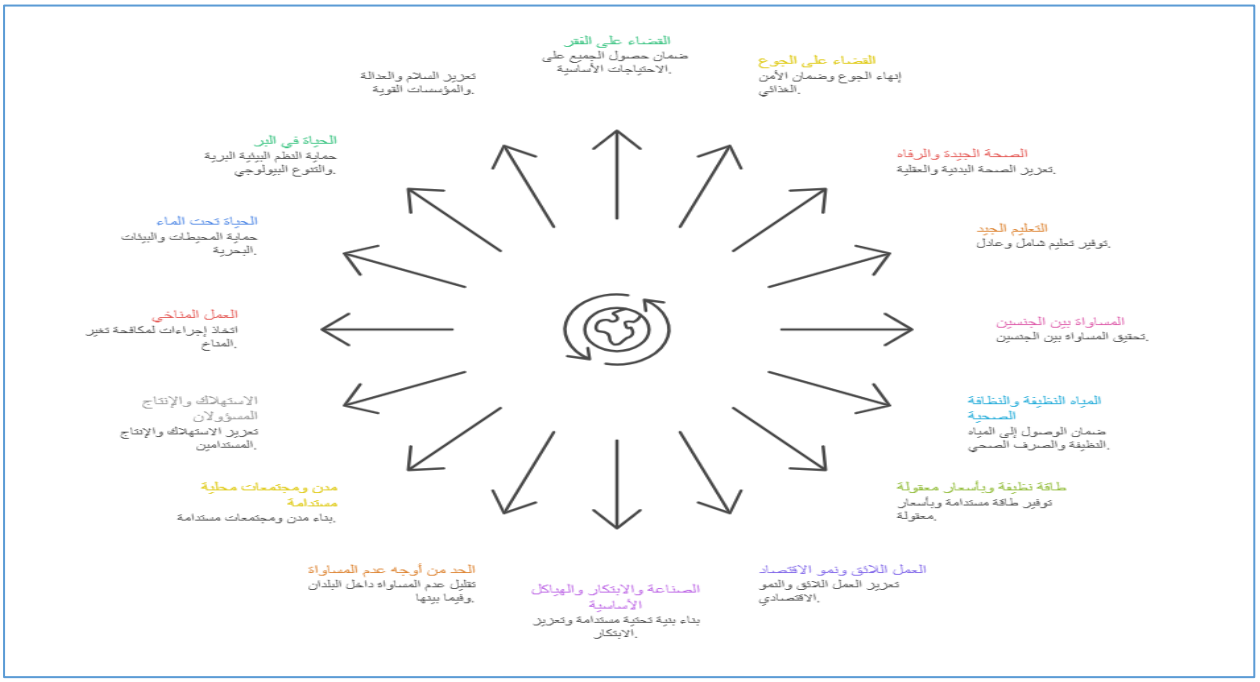

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

مما سبق يمكن القول، بأن عملية "التنمية المستدامة" تعبر عن تغيير مختلف جوانب الحياة عبر التغييرات المخطط لها والموضوعة على اساس المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف المنشودة، وتعد أهداف "التنمية المستدامة" ضرورية واساسية ومترابطة على المستوى المحلي او القومي من خلال تناول التنمية لوحدات المجتمع وعبر الاعتماد على مبدأ الديمقراطية كونه جوهر العملية التنموية، اي انه لا يوجد فرض لمشروعات التنمية على المجتمع، اضافة الى مبدأ المساعدة الذاتية واعطاء الفرص للجميع وتفعيل المشاركة الشعبية لمساعدة انفسهم. (سالم،، 2008)

المبحث الثاني: تأثير "التنمية المستدامة" في تعزيز قدرات الدول

التنمية المستدامة نموذج تنموي عقلاني وحكيم، يُعنى بالأنشطة الاقتصادية التي تركز على النمو الوطني، مع تطبيق تدابير لحماية البيئة والموارد الطبيعية والحد من الأزمات. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق نهج منظومي في صياغة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ما يُعدّ منهجاً متكاملاً لحماية حياة المجتمعات عبر الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتعزيز القدرات الوطنية عبر زيادة مشاركة الجمهور في وضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها والإشراف عليها. (الخيري، 2025)

تؤثر عدة متغيرات وعوامل بشكل مباشر على عملية "التنمية المستدامة"، وبالتالي تحسين قدرات دول العالم، وأهمها ما يلي: (نوري، 2019، الصفحات 248–249)

1. طبيعة النظام السياسي القائم وأيديولوجيته: لا ينفصل مفهوم "التنمية المستدامة" في أي مجتمع عن الصراعات الداخلية فيه، بل يتخذ شكلاً يخدم مصالح القوى الاجتماعية ذات النفوذ السياسي. ويُحدد دور الدولة في "التنمية المستدامة" استراتيجية التنمية. فعلى سبيل المثال، من غير المنطقي تطبيق النظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية على الدول النامية، لأن الجماعات التكنوقراطية هي التي تقود التنمية في المجتمعات الغربية. وتتميز الأنظمة القائمة في الدول النامية بطبيعة تجعل من الصعب إجراء تحليلات اجتماعية واقتصادية من النوع السائد في الغرب.
2. نمط الإنتاج السائد والبنية الاجتماعية: يشمل نمط الإنتاج قوى الإنتاج، والقوى العاملة، وعلاقات الإنتاج، والآلات، بينما تتكون البنية الاجتماعية من العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي. وتؤثر جميع هذه العناصر على استدامة قدرات الدولة من عدمها.
3. الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة: يُعدّ إدراك هذه الموارد وفهم مساهمتها في التنمية أمرًا بالغ الأهمية. تمتلك العديد من الدول موارد مادية وفيرة، لكنها تواجه نقصًا في الموارد البشرية الفعّالة نتيجةً لنقص الخبرة الفنية لدى القوى العاملة. ويعتمد الاستخدام الأمثل للموارد على وجود قوة عاملة ذات مهارات عالية.
4. لا تزال العديد من البلدان تواجه صعوبات وتحديات في التنمية، مثل المعتقدات والتقاليد وأساليب الإنتاج البدائية التي تعيق التقدم.
5. إن انخفاض معدلات الادخار والتراكم والإنتاج، ومحدودية الأسواق والموارد، فضلاً عن قيود الصرف الأجنبي والاقتصادات المزدوجة، كلها تشكل عقبات اقتصادية تعيق تنمية قدرات البلدان.
6. إن ضعف الاستقرار السياسي وانعدام الاستقلالية في صنع القرار السياسي الذي تعاني منه معظم البلدان النامية، فضلاً عن غياب حافز حقيقي للتنمية والعناصر التنظيمية، يقوض قدرات هذه البلدان ويعيق تقدمها في التنمية المستدامة.

وفي ظل التحديات العالمية المتعلقة بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، تبرز أهمية معالجة مشكلة الاقتصاد الخفي، التي تؤثر على معظم الدول. هذه المشكلة، التي تشمل طيفًا واسعا من الأنشطة غير القانونية، بدءا من التهرب الضريبي وصولًا إلى تمويل العمليات غير المشروعة، تُضعف أسس التنمية المستدامة وتُعيق تحقيق أهدافها الأساسية. لا تكمن المشكلة الرئيسية في المعاملات الموازية في سياق التنمية المستدامة في قدرتها على تشويه الوضع الاقتصادي الحقيقي فحسب،

بل أيضًا في الأضرار الاجتماعية والبيئية الجسيمة التي تُسببها، فضلًا عن محدودية قدرتها على الاستجابة الفعّالة للأزمات أو الأوبئة الناشئة. (العمارات، 2024)

تُصعّب هذه العمليات تطبيق سياسات اجتماعية فعّالة، وتُقلّل من فرص الاستثمار في المشاريع البيئية أو "التنمية المستدامة". إضافةً إلى ذلك، تُزيد من مخاطر الصحة العامة نتيجةً للأنشطة غير القانونية المرتبطة بإنتاج وتوزيع السلع. وقد دفع هذا المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على المخاطر الناجمة عن الأزمات، أو على الأقل الحدّ منها. وتشمل هذه التدابير إبرام المعاهدات والاتفاقيات، وعقد المؤتمرات والندوات، وإلزام الدول بسنّ قوانين ولوائح محلية لحماية هذه الحقوق. وتتحقق هذه الحماية إما صراحةً بفرض واجب على الدولة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز "التنمية المستدامة" في مواجهة جميع التهديدات، وذلك من خلال تضمين هذا الحق وحمايته صراحةً في دساتيرها؛ أو ضمنياً باستنتاجه من روح النص بعد أن يُكرّس الدستور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو الركائز الأساسية للمجتمع. ويبرز حق الإنسان في العيش في بيئة صحية وآمنة، في ضوء الغاية أو الحكمة الكامنة وراء تكريس هذه الحقوق الاجتماعية، وهو حق يرتبط دائماً بالركائز الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. (العمارات، 2024).

لذلك، هناك طرقًا وآليات متعددة يمكن من خلالها أن تُحسّن "التنمية المستدامة" قدرات الدول على مواجهة الأزمات والأوبئة وإدارتها على مستويات مختلفة، بما في ذلك: (خضير، 2015)

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين أنشطة السكان والبيئة، والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواه على أساس الحياة البشرية، من خلال تدابير الحفاظ على جودة البيئة وإعادة تأهيلها، والعمل على ضمان أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.
2. زيادة وعي السكان بالقضايا البيئية الحالية والأوبئة والأزمات: من خلال تعزيز شعورهم بالمسؤولية تجاه هذه القضايا وتشجيع مشاركتهم الفعالة في تحديد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومراقبة وعرض برنامج ومشاريع "التنمية المستدامة".
3. احترام البيئة الطبيعية: ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة، ومعالجة النظام الطبيعي ومكوناته بناءً على الحياة البشرية.
4. يشمل التنمية إدارة الموارد باعتبارها محدودة، ومنع استنزافها أو تلفها، وتعزيز استخدامها بشكل أكثر كفاءة.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: يسعى "التنمية المستدامة" إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة بطريقة تدعم أهداف المجتمع، من خلال زيادة الوعي العام بأهمية التقنيات المختلفة في التنمية، وكيفية استخدام التقنيات الحالية والجديدة بشكل فعال لتحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، مع تقليل المخاطر والآثار البيئية السلبية، أو ضمان إدارة هذه الآثار بحلول مناسبة.
6. إجراء تعديلات مناسبة على احتياجات المجتمع وأولوياته: يتطلب ذلك تطبيق منهجية تتوافق مع الموارد المتاحة وتُيسّر تحقيق توازن يُعزز النمو الاقتصادي ويُدير جميع القضايا البيئية وحالات الطوارئ.
7. تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال التكنولوجيا يستلزم الحفاظ على النظام الرأسمالي، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبيئية. وهذا بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنية التحتية، وإدارة المخاطر والتقلبات بشكل مناسب لضمان توزيع عادل للثروة بين الأجيال المختلفة وداخل الجيل الواحد.
8. استخدام منهج النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يُعدّ منهج النظم أساسيا لتطوير وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ يُمثّل الإنسان والبيئة نظاما فرعيا ضمن النظام الأوسع. وبالتالي، تسعى "التنمية المستدامة"، عند استخدام هذا المنهج،

إلى تحقيق التوازن بين هذه الأنظمة الفرعية، مما يُفضي إلى بيئة متناغمة. ويهدف هذا المنهج الشامل إلى الحفاظ على رفاهية المجتمعات في جميع الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، متجنبا أي آثار سلبية أو متضاربة بين هذه الجوانب.

9. المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة شكلًا مناسبًا من اللامركزية يُتيح للهيئات الرسمية والشعبية وهيئات المجتمع المدني، فضلًا عن عامة الناس، المشاركة في إعداد هذه الخطط وتنفيذها ومراقبتها. يُعرف هذا المفهوم بالتنمية من القاعدة إلى القمة.

المبحث الثالث: دور "التنمية المستدامة" في احتواء الأزمات

تأثرت دول العالم بشدة بجائحة كوفيد-19، مما أثار تساؤلاً حول تأثير الفيروس على "التنمية المستدامة" وأهدافها: هل يُبطئ الفيروس التقدم نحو الاستدامة، أم يُمكن أن يُعززه؟ في هذا الصدد، تناول تقرير للأمم المتحدة بعنوان "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي" هذه القضية، بالإضافة إلى سبل احتواء هذه الأزمة والحفاظ على التقدم نحو أهداف "التنمية المستدامة". كما ناقش التقرير الجهود المبذولة لمعالجة آثار الفيروس، التي اتسمت بتركيبة اجتماعية واقتصادية معقدة. وحدد التقرير آثار جائحة كوفيد-19 على ما يقرب من 13 هدفًا من أهداف "التنمية المستدامة" السبعة عشر. وللأسف، قد تُؤدي هذه الجائحة إلى عكس نجاح عقود في مكافحة الفقر وزيادة عدم المساواة بين الدول. علاوة على ذلك، فقد أدت إلى تغييرات اجتماعية في بعض البلدان، لا سيما في مجال الزراعة وتخزين الأغذية، وبدأت تُؤثر على أسعار المواد الغذائية، مما أدى إلى عواقب سلبية على تغذية الفئات الأقل دخلاً، وتهميش الأغلبية. أشار التقرير إلى أنه ما لم تُتخذ إجراءات فورية، فإن المشاكل الناجمة عن الجائحة والاستراتيجيات المُتبعة لمكافحة الفيروس ستؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل ملحوظ. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في الدول الأقل نمواً، حيث من المرجح أن تتفاقم تعقيدات الجائحة بسبب العدد الكبير من الأفراد المعرضين للخطر وحجم القطاع غير الرسمي. (الغباشي، 2020)

من أزمة صحية محلية في مدينة ووهان الصينية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية تجاوزت جميع الحدود الجغرافية في غضون أشهر قليلة، هذا ما أحدثته جائحة كوفيد-19 التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء العالم. أظهرت هذه الجائحة الترابط الوثيق بين مكونات "التنمية المستدامة" الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما استدعت وضع نموذج عالمي جديد للتنمية يُغير أنماط حياة الأفراد والمجتمعات في مرحلة ما بعد كوفيد-19. ولتقييم فعالية الاستراتيجية العالمية، وضعت الأمم المتحدة في عام 2015 شبكة من 17 هدفًا من أهداف "التنمية المستدامة"، تضم 244 مؤشرًا لقياس فعاليتها. وقد ازدادت أهمية هذا الرصد خلال جائحة كوفيد-19، التي كانت أزمة معقدة استلزمت تنسيقًا دوليًا لضمان مستقبل أكثر استدامة. ولا يمكن لاقتصاد مستدام أن يقوم إلا بتوفير الحماية الاجتماعية والبيئية للإنسان وكوكب الأرض. هذا هو المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة، والمتجسد في الهدف السابع عشر من أهداف "التنمية المستدامة" الذي اعتمدته الأمم المتحدة، والذي تجلى بوضوح في جائحة كوفيد-19، حيث نشأ الفيروس في سوق محلية في الصين، مما أثر بشكل مباشر على جميع دول العالم، وأدى إلى كارثة صحية واقتصادية واجتماعية وبيئية تختلف عن تجربة الولايات المتحدة. وإذا ما اعتُبرت "التنمية المستدامة" هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير سلبًا على القدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، ومبدأً عامًا للتنمية العالمية على المدى الطويل، فإنها تتألف من ثلاثة عناصر، ويجب تحقيقها بطريقة متوازنة. (بنعبو، 2020)

إن ما يُهيئ الظروف للسياق الدولي فيما يتعلق ب"التنمية المستدامة" هو غياب الربط بين سياسات التنمية والاعتبارات البيئية والاجتماعية، إذ توجد فجوات كبيرة بين سياسات التنمية والبرامج البيئية والاجتماعية التي تنفذها الدول، وقد أدى هذا إلى ظهور آراء تدعو إلى ضرورة وقف التنمية أو تغيير مسارها لتجنب الضرر البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، بات من الضروري الآن التركيز على دمج التنمية مع البيئة والمجتمع. (عبدالرحمن، 2010-2011)

لذا، باتت ضرورة مراعاة الشواغل التنموية والبيئية والاجتماعية مسألة تهم البشرية جمعاء، فعلى سبيل المثال، بات تحقيق التنمية الاقتصادية مع تقليل التلوث والأضرار البيئية إلى أدنى حد، واستهلاك الموارد الطبيعية بأقل قدر ممكن، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ضرورةً لا بد من أخذها في الحسبان عند صياغة سياسات الدول النامية. كما بات التفكير في الحلول اللازمة للقضايا البيئية والاجتماعية عند وضع المشاريع الاقتصادية ضرورةً ملحةً يجب على جميع الدول والحكومات والمؤسسات المالية اتباعها. ويعود ذلك إلى أن تدهور الأوضاع البيئية هو نتيجة للتنمية الاقتصادية الحديثة، التي أدت إلى تشكيل تكتلات تُعرف بالمؤسسات الاقتصادية. وقد تسببت هذه المؤسسات في ظهور ظواهر تدهور بيئي متنوعة، سببها نشاط هذه المؤسسات الناجم عن التصنيع، والاستخدام غير المحدود للموارد الطبيعية المحدودة، والاعتماد المستمر على التطورات التكنولوجية السريعة. (عبدالرحمن، 2010–2011)

وبناءً على ما تقدم، هنالك عدة وسائل ومتطلبات من أجل احتواء الازمات عبر "التنمية المستدامة"، ومنها أزمة جائحة كورونا العالمية، من أهمها:– (نوري، 2019، الصفحات 255–260) (الغباشي، 2020)

1. ثمة حاجة ماسة إلى مبادرات صحية عالمية قوية وغير تقليدية، إذ يجب زيادة الإنفاق على النظام الصحي لتلبية الاحتياجات العاجلة والطلب المتزايد على الفحوصات، ومرافق العلاج الإضافية، والإمدادات الطبية الكافية، والمزيد من الكوادر الطبية.
2. يجب تقديم أكبر قدر من الدعم للمبادرات متعددة الأطراف للحد من انتشار الأمراض الناشئة تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، وينبغي النظر في نداءات المنظمة بشكل كامل، كما يجب تعزيز التعاون العلمي في مجال تطوير اللقاحات والعلاجات الفعالة من خلال مبادرات مثل تجارب التضامن التي ترعاها منظمة الصحة العالمية، ويجب ضمان حصول الجميع على اللقاحات والعلاجات، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
3. بذل كل جهد ممكن للتخفيف من الآثار السلبية على حياة ومعيشة واقتصاد عدد لا يحصى من الأفراد، ويشمل ذلك توفير الموارد مباشرةً لمساعدة العمال وأسرهم، وضمان التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومساعدة الشركات على تجنب الإفلاس وفقدان الوظائف. كما يتضمن وضع استجابات مالية ونقدية تضمن عدم توزيع العبء بشكل غير عادل بين الدول.
4. يجب الاستفادة من تجربة أزمة جائحة كوفيد–19: فلو كان العالم يمتلك تكنولوجيا أكثر تقدماً لتحقيق أهداف "التنمية المستدامة"، لكان قد فهم التحدي بشكل أفضل، ولتمكن من مواجهته بفعالية أكبر، مع أنظمة صحية أكثر تطوراً، وعدد أقل من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وتقليص التفاوت بين الجنسين، وبيئة طبيعية أكثر ملاءمة.
5. على الأمم المتحدة أن تُكرّس جهودها لمساعدة الحكومات والعمل مع شركائها لضمان أن تكون الأولوية القصوى هي الحفاظ على الأرواح، تليها استعادة سُبل العيش، وتمكين الاقتصاد العالمي ومكوناته من التعافي من الكوارث مثل أزمة جائحة كوفيد–19. هذا هو الأساس المنطقي وراء السعي من أجل أهداف "التنمية المستدامة"، كما يجب على جميع قادة دول العالم اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة وتعاونية لمنع الأزمات أو احتواءها بأسرع وقت ممكن.
6. لا ينبغي أن يؤثر سنّ سياسات تنموية جديدة سلبا على تنفيذ السياسات السابقة، ولا ينبغي أن يُقلّل من الالتزام بها أو دعمها، أو يُغيّر المواقف والآراء السائدة تجاهها، إذ يجب معالجة أي اختلافات أو تباينات في السياسات أو الأساليب وحلها قبل وقوع المشاكل أو الأضرار.
7. تسخير القوة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة على المستويين الوطني والدولي، من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير التي تُعزز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن تطبيق التكنولوجيا الحيوية والآليات المستدامة، وتحسين أداء المؤسسات الخاصة عبر مدخلات محددة قائمة على التكنولوجيا

الحديثة، سيؤدي إلى إنشاء نماذج مؤسسية جديدة تشمل مدنا تكنولوجية وحاضنات أعمال، وسيعزز القدرات في مجالات العمل والابتكار لتحقيق أهداف "التنمية المستدامة" في اقتصاد قائم على المعرفة.

8. وضع استراتيجيات اقتصادية واجتماعية وبيئية وطنية ودولية تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للواقع وتأثيرها على التنمية المجتمعية، مدعومة ببيانات بحثية تُساعد في إجراء البحوث واقتراح سيناريوهات تنموية مستقبلية للمجتمع.
9. يتطلب التصدي للأزمات واحتوائها شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. هذا ما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه من خلال تفعيل الهدف السابع عشر من أهداف "التنمية المستدامة".

المبحث الرابع: دراسة حالة الصين

بعد إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩، ورثت الحكومة الصينية، أو الحزب الشيوعي الصيني، دولةً مُنهكة ذات اقتصاد ضعيف، لا سيما في مجال الإنتاج. وقد وضع هذا الصين في أدنى تصنيف عالمي. فعلى سبيل المثال، كان متوسط دخل الفرد آنذاك يزيد قليلاً عن ٦٦ يوانًا صينيًا، أي ما يعادل ٤٤ دولارًا أمريكيًا تقريبًا، بينما كان متوسط الدخل القومي في الولايات المتحدة حوالي ١٥١٠ دولارات أمريكية. وكان السبب الرئيسي لهذا الخلل الاقتصادي هو الكم الهائل من الاضطرابات الداخلية والحروب والعدوان الخارجي الذي واجهته الصين. على مدى أكثر من قرن (من 1840 إلى 1945)، انخرطت الصين في 12 صراعا رئيسيا ذات طبيعة وطنية ودولية، بما في ذلك حرب الأفيون الأولى والثانية، والحرب الفرنسية، وحرب الاستقلال، والحرب العالمية الثانية، إلى جانب العديد من النزاعات الداخلية (مثل حركة مملكة تايبينغ السماوية، وثورة بيهوا، وحرب الأمراء الشمالية، وحرب السهول الوسطى، من بين أمور أخرى). (علي، 2016)

كيف حققت الصين كل هذا، وما سر نجاحها الاقتصادي؟ وكيف ارتفع متوسط دخل الفرد عدة مرات في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة؟ (علي، 2016)، الحقيقة أن قوة الدولة تكمن في مواردها داخل أراضيها وخارجها، وفي كيفية استثمار هذه الموارد وتنميتها بشكل مستدام. وهذا يُظهر قوة الدولة ونفوذها في المجالين السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي، وينطبق هذا أيضاً على الصين (المعيني، 2017)، من جهة، أدى تبني الصين لنموذج اقتصادي قابل للتطبيق إلى امتلاك الحكومات الصينية لعدد سكان كبير، ومعالجة هذه المسألة من خلال نهج تنافسي واقتصادي. وقد وضع هذا النموذج الخبير الاقتصادي البريطاني الشهير السير آرثر لويس في مقالته حول موضوع "التنمية الاقتصادية باستخدام العرض غير المحدود للعمالة"، التي نشرها عام 1954 وحصل بموجبها على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979. يفترض نموذج لويس أن الاقتصاد يتكون من جزأين: جزء تقليدي ذو توجه رجعي يُسمى القطاع الزراعي، وجزء أكثر حداثة وتوجهًا نحو المستقبل يُسمى القطاع الصناعي. في هذا النموذج، يُفترض أن إنتاجية العمال في القطاع الزراعي سالبة أو معدومة، وأن أجور هؤلاء العمال تُحدد بناءً على إنتاجيتهم. في المقابل، يتمتع القطاع الصناعي بإنتاجية موجبة، وتُحدد أجور العاملين فيه بناءً على إنتاجيتهم. يبدأ تطوير هذا النموذج بنقل العمال من القطاع التقليدي (الزراعي) إلى القطاع الحديث (الصناعي) بعد تدريب بسيط، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في كلا القطاعين (القطاع التقليدي للحد من الاكتظاظ والقضاء على البطالة المقنعة، والقطاع الحديث لزيادة إنتاجية العمال). ويشترط لويس وجود طلب على المنتجات التي ينتجها القطاع الحديث للحفاظ على فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وبالتالي، يُعاد استثمار الأرباح في القطاع نفسه حتى يتحقق التطور ويصبح هناك فرق متناسب في أجور القطاعين. (علي، 2016)

اتبعت الصين هذا النموذج بدقة بالغة، ونقلت أكثر من 350 مليون عامل من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث في المدن الساحلية. وسعت إلى جذب رؤوس أموال من دول أخرى للاستثمار في هذا المجال، ورغبت شركات من جميع أنحاء العالم في الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الصين، فنقلت العديد من مصانعها إليها لإنتاج وتصدير منتجاتها إلى بقية أنحاء العالم. وبذلك، أصبحت الصين رائدة العالم في الإنتاج وأكبر مستهلك في العصر الحديث. (علي، 2016)

كان التحدي الأكبر الذي واجه الصين بعد انتهاء الثورة الثقافية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي هو تحويل البلاد إلى دولة حديثة وتحقيق التحديثات الأربعة: الصناعة، والزراعة، والدفاع الوطني، والتقدم العلمي والتكنولوجي. وكان الزعيم الصيني الراحل دينغ شياو بينغ يردد دائمًا: "التنمية هي الهدف الأسمى"، ولا يهم لون القطة، طالما أنها قادرة على اصطياد الفئران. وبفضل هذه الكلمات، شهدت الصين نموًا ملحوظًا، حيث تجاوزت معدلات النمو فيها 10%. (بينغ، 2017)

من نتائج هذا النمو السريع أن الصين انتشلت أكثر من 660 مليون شخص من براثن الفقر العالمي. أصبحت الصين اليوم كياناً اقتصادياً قوياً، وإذا ما واجهت مشكلة أو أزمة، فسيكون لذلك أثر سلبي على اقتصادات واحتياجات بقية العالم، كما حدث مع انتشار فيروس كورونا في الصين. (علي، 2016)

وعلى الرغم من أن الصين تعد أول دولة متضررة من جائحة كورونا، ثم تلتها دول العالم في تقاسم الضرر، إلا أنه من الملاحظ على الصين أنها تمكنت من احتواء الجائحة بشكل كبير مقارنة بالعديد من دول العالم، والسبب الرئيسي يعود إلى امتلاك الصين لكثير من مقومات "التنمية المستدامة". حيث بذلت جهودا مبهرة لمكافحة الوباء ونجحت إجراءات الكشف والفحص لديها وكذلك القيود على الحركة في وقف انتشار الفيروس بنجاح". (بنعبو، 2020)

في هذا الصدد، لاحظت الأمم المتحدة أن الحكومة الصينية، منذ بداية أزمة كوفيد-19 في الصين، سعت جاهدةً لمنع انتقال المرض والحد من المخاطر التي تهدد الصحة العامة. وقد دعت منظمة الصحة العالمية مراراً وتكراراً إلى الاستفادة من الدروس الصينية وتطبيقها في بقية أنحاء العالم للحد من انتشار المرض. (المتحدة أ.، 2020)

وفي السياق نفسه، "قال الطبيب في منظمة الصحة العالمية، بروس أيلورد، لموقع "بزنس إنسايدر" الأمريكي عقب زيارته للصين مؤخرا على رأس وفد من 25 طبيبا من دول مختلفة، أن العالم "ليس مستعدا" لمواجهة الفيروس بالجدية والسرعة اللتين واجهته بهما الصين، ويعود الفضل إلى مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها بكين لمواجهة تهديد الفيروس". (الإخبارية، 2020)

ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها الصين لمواجهة جائحة كورونا: (الإخبارية، 2020) (مهدي، 2020)

1. خضع المصابون بالفيروس لفحوصات طبية، وتعهدت الحكومة الصينية بتغطية تكاليف العلاج التي لم يشملها التأمين الصحي.
2. شُيّدت مستشفيات جديدة مُصممة خصيصًا، بسعة تتراوح بين 1000 و1300 مريض. بُني أحدها في ستة أيام، والآخر في خمسة عشر يومًا. حُوّلت عدة مبانٍ إلى مستشفيات، وخُصصت المستشفيات في المناطق المتضررة لعلاج المصابين بالفيروس، وعُزلت تمامًا عن باقي المرضى.
3. حوّلت الصين العديد من التقييمات الطبية إلى مناقشات عبر الإنترنت.
4. أنشأت الصين عيادات طبية متعددة في جميع أنحاء البلاد. هذه العيادات، التي تُعرف باسم "عيادات الحمى"، استُخدمت لأول مرة خلال وباء سارس عام 2002.
5. استجابت الصين للفيروس بشكل فوري، فأصدرت أوامر حاسمة ونفذتها في غضون أيام قليلة. كما رُصدت الحالات الجديدة بسرعة، وتُتبعت مخالطوها.
6. استخدمت الصين أحدث التقنيات لرصد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ والتحقيق فيها، بما في ذلك أنظمة المراقبة وقنوات التواصل بين المرضى والأطباء. كما استُخدمت منصات التواصل الاجتماعي الصينية للتوعية ومتابعة تطورات الفيروس.

7. تم تسريع توزيع المواد الغذائية وغيرها من المستلزمات الأساسية على المواطنين خلال فترة الجائحة. فرضت الحكومة الصينية إغلاقًا عامًا على مستوى البلاد، وألزمت جميع الأفراد بالبقاء في منازلهم، ففي ووهان طلب ما يقارب ١٥ مليون شخص الطعام عبر الإنترنت.
8. أرسلت المناطق الصينية ما يقارب ٤٠ ألفًا من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى مقاطعة هوبي، مركز تفشي العدوى. كان العديد منهم متطوعين متفانين. كما شارك عدد أكبر من الأشخاص في قطاعات النقل والزراعة والإدارة والمبيعات لضمان استمرار وصول السلع الأساسية ومتابعة مسار المصابين. يُظهر هذا مدى تفهم الشعب الصيني والتزامه وتعاونهم خلال الأزمات.

منذ تطبيق استراتيجية الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ثلاثين عاما، حققت الصين نجاحا موثقا في مختلف المجالات (بما في ذلك الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والحد من الفقر والتعليم وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات السياسية) (بينغ، 2017)، لتجني ثمارها الآن في احتواء جائحة كورونا والتغلب عليها، لذا يجب على دول العالم، لا سيما النامية منها، أن تقتدي بالتجربة الصينية في مجال "التنمية المستدامة" كي تتمكن مستقبلاً من مواجهة أزماتها المستجدة واحتوائها.

وخلال المنتدى الأول للتنمية المستدامة الذي عقد في الصين في تشرين الأول 2019، والذي شاركت فيه أكثر من 160 ما بين دول وهيئات دولية وشركات اقتصادية، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريز في رسالة له إلى المشاركين إلى ضرورة العمل معا وتوحيد الجهود وإعادة توجيه الاقتصاد العالمي وعالم المال بما يعود بالفائدة على الجميع، كما نوه بإنجازات الصين في مجال "التنمية المستدامة" والتقدم الذي أحرزته في تحسين معيشة الشعب الصيني. كما أشاد الجميع بما حققته الصين في مجال "التنمية المستدامة" واستكمالها لأجندة الأمم المتحدة في هذا المجال، مؤكدين في الوقت ذاته على أنّ التجربة الصينية يمكن أن تكون قدوة لمختلف البلدان، خصوصا بالنسبة إلى البلدان السائرة في طريق النمو. (هدوقة، 2019)

في الصين، خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات واسعة النطاق للسكان والحكومة، بالتعاون مع منظمات أخرى معنية، حيث خصصت هذه المساعدات لتوفير الإمدادات الطبية الأساسية وشاركت في تقديم المساعدات الطارئة. واستجابةً للظروف الطارئة، وفر البرنامج معدات حيوية ساهمت في الحد من خطر العدوى بين العاملين في الخطوط الأمامية، وشملت هذه المعدات أجهزة الحقن الوريدي، وأجهزة مراقبة المرضى، والبدلات الواقية. (بنعبو، 2020)

`في الواقع، يُعدّ تطبيق الإصلاحات أحد أهمّ جوانب نجاح الصين في تحقيق "التنمية المستدامة" وبلوغ وضعها الحالي. وينطوي ذلك على بناء علاقة بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، استنادًا إلى مفهوم التنمية الذي يتناسب مع متطلبات العصر. ففي بلدٍ نامٍ نتيجةً لمرحلة انتقالية كالصين، ستؤثر التغييرات الكبيرة الناجمة عن الإصلاح حتمًا على بنيته الاجتماعية التقليدية واستقراره الاجتماعي. ومن المهمّ إدراك أن الإصلاح قائم على الاستقرار ويهدف إلى تعزيز التنمية. وقد اتبعت الصين في نهجها للإصلاح والانفتاح مبدأ إعطاء الأولوية للاستقرار، أو كما قال الزعيم الراحل دينغ شياو بينغ: "الاستقرار هو الأهم". وهذا يُسهّل الحدّ من الصراعات والحفاظ على الوئام الاجتماعي. وانطلاقا من هذا، سعت الحكومة الصينية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية من خلال الإصلاح و"التنمية المستدامة"، محققةً بذلك توازنًا وتناغمًا بين التنمية والاستقرار والإصلاح. (بينغ، 2017)

من الجوانب المهمة الأخرى لتجربة الصين وجود حكومة قوية ذات توجه تنموي، وقادة ذوي رؤية، وسياسات فعّالة. فعلى أي دولة نامية أن تختار نموذجًا جديدًا لتنميتها، وأن توحّد شعبها وتركز سلطتها الوطنية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لذا، يتطلب الأمر حكومة قوية، في أوقات ومجالات محددة، تمتلك السلطة السياسية والإدارة الفعّالة. (بينغ، 2017)

على الرغم من الاعتراف الدولي بإنجازات الصين في التنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة، إلا أن قلةً من الناس يدركون أن الإصلاحات الاقتصادية في الصين قد ترافقت مع تغييرات سياسية واجتماعية. في الواقع، ما كانت "التنمية المستدامة" لتتحقق لولا

هذه التغييرات السياسية والاجتماعية. كان لهذه الإصلاحات أثرٌ بالغٌ على نجاح "التنمية المستدامة" عمومًا، ولا سيما على التنمية الاقتصادية. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، جرى إصلاح نظام القيادة والتوظيف والاختيار (بما في ذلك الاختيار الحزبي الداخلي، والاختيار الشعبي، والنظامين التشريعي والقضائي، وعمليات صنع القرار لدى مختلف الجهات). وقد أدى ذلك إلى زيادة التسامح والتناغم بين مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والعرقية في المجال الاقتصادي، مما عمّق عملية الإصلاح الاقتصادي. (بينغ، تشرين الثاني 2017). لتتحول على إثر ذلك الصين من دولة نامية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات إلى دولة تمتلك مقومات "التنمية المستدامة" الحقيقية، وقادرة على حل مشاكلها وأزماتها واحتوائها، بل تنافس الدول المتقدمة في مجالات التطور والتقدم وتقديم الدعم والمساعدة لدول العالم التي تحتاج للمساعدة والخبرة، وتعد التجربة الصينية في مجال مواجهة واحتواء جائحة أزمة كورونا خير دليل على ذلك.

الخاتمة

تم التوصل اثناء كتابة هذا البحث الى عدد من النتائج والتوصيات المهمة، وكما يأتي:

اولاً: النتائج

1. أصبحت "التنمية المستدامة" في الوقت الحالي تشمل جميع مستلزمات ومقومات الحياة الضرورية لأفراد المجتمعات الدولية من صحة وتعليم وبيئة نظيفة ورخاء اقتصادي ومؤسسات سياسية قوية وحكم رشيد.. إلخ.
2. إن "التنمية المستدامة" تعمل على ضمان حقوق الاجيال القادمة من دون المساس أو الإضرار بحقوق وحاجات الاجيال الحالية.
3. إن "التنمية المستدامة" اذا ما تحققت بشكل حقيقي داخل الدول فإنها ستمكنها من مواجهة الازمات واحتوائها والتغلب عليها.
4. لقد ابرزت جائحة كورونا للعالم أجمع الحاجة الملحة للتنمية المستدامة بوصفها الاداة الفعالة للقضاء على تلك الجائحة وأمثالها في المستقبل إن وجدت، اذ لم يكن احتواء الصين لجائحة كورونا محظ صدفة، بل كان نتيجة لوجود تنمية مستدامة حقيقية لديها شاملة لكافة الابعاد.
5. لقد برهنت الصين للمنظومة الدولية أهمية "التنمية المستدامة" في مواجهة الازمات، كما حصل أثناء جائحة كورونا، إذ تمكنت وفي وقت قياسي من تحقيق تقدم في احتواء تلك الجائحة عبر تسخير مقومات تنميتها المستدامة لاحتواء تلك الجائحة والقضاء عليها.

ثانياً: التوصيات

1. يجب على جميع صناع القرار في دول العالم العمل الجاد والحقيقي للتمكن من تحقيق "التنمية المستدامة" الفعلية كونها تمثل المفتاح الرئيسي لاحتواء الازمات الواقعة والمستجدة.
2. لابد من الاستخدام الامثل للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية واستثمارها بالشكل الأمثل وعدم هدرها.
3. إن "التنمية المستدامة" عملية مستمرة، لذا يجب على صناع القرار في دول العالم الاستمرار في هذه العملية وعدم جعلها عملية مرحلية مؤقتة وبالشكل الذي يضمن متطلبات الاجيال القادمة.
4. على الدول التي تسير نحو تحقيق "التنمية المستدامة" أن تبتعد عن إلحاق الأضرار بالبيئة أو بالدول الاخرى، وذلك من خلال لجوئها إلى استخدام الطاقات النظيفة من أجل التقليل من المخلفات والغازات والكربونات والملوثات المنبعثة من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز.

5. التركيز على الجانب العلمي وتطويره بما يخدم جميع فئات المجتمع، كون التعليم يعمل على تقوية وتعزيز عملية "التنمية المستدامة"، إذ يجعل كافة الافراد وعلى اختلاف تخصصاتهم قادرين على تقديم ما اكتسبوه من مهارات في خدمة عملية بناء "التنمية المستدامة".
6. ضرورة الاستفادة من التجربة التنموية الصينية التي نقلت الصين نقلة نوعية وحولتها من دولة نامية تعاني العديد من المشاكل والازمات إلى دولة متقدمة قادرة على مواجهة الازمات واحتوائها من جهة، وتقدم المساعدة لدول العالم الاخرى من أجل تخليصها من مشاكلها وازماتها من جهة اخرى، كما هو الحال خلال جائحة كورونا.

الشكر والتقدير: نقدم الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا على انجاز هذا البحث.
تضارب المصالح: ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.
التمويل: لا يوجد أي تمويل مقدم لإجراء البحث، وينشر على نفقة الباحثين الخاصة.

المصادر

- العايب عبدالرحمن. (2010-2011). *التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة*. الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف.

أخبار الأمم المتحدة. (آذار, 2020). كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟ تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051342

الامم المتحدة. (2015). التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك. تم الاسترداد من https://www.un.org/development/desa/ar/key-issues/ sustainable.html

العين الإخبارية. (25 مارس, 2020). 12 خطوة مكنت الصين من حصار كورونا. تم الاسترداد من https://al-ain.com/article/steps-enabled-china-corona

أنيس بن هدوقة. (24 10, 2019). المنتدى الأول للتنمية المستدامة بالصين... العمل من أجل تجسيد الأهداف الأممية لـ2030. الإذاعة الجزائرية. تم الاسترداد من https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191024/182

جميل حمداوي. (بلا تاريخ). *التنمية والبيئة: اي علاقة؟ (مقارنة سوسيولوجية نسقية)* (المجلد 29). سلسلة البحث الأكاديمي، مطبعة الأمنية.

حسن يوسف علي. (2016). النموذج الصيني في التنمية: كيف تحقق؟، 2016، الوطن. الوطن. تم الاسترداد من https://www.al-watan.com/Writer/id/725

خه ون بينغ. (تشرين الثاني, 2017). مفاتيح خبرة التنمية الصينية. الصين اليوم. تم الاسترداد من http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-11/01

رحالي محمد. (2012-2013). *النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية المستدامة- دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس*. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران.

رزان صلاح. (26 يوليو, 2018). مفهوم التنمية المستدامة. موضوع. تم الاسترداد من https://mawdoo3.com/

عبد الله حسون محمد &مهدي صالح دواي& اسراء عبد الرحمن خضير . (2015). التنمية المستدامة المفهم و والعناصر والإبعاد. *مجلة ديالى للبحوث الإنسانية*(67)، 342-343.

عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين. (2016). *التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات* (الإصدار 77). العراق: مركز العراق للدراسات.

غالب محمود حسين سالم،. (2008). *واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس*. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

فارس محمد العمارات. (2024). مفهوم "التنمية المستدامة" بين القواعد الدولية وحقوق الانسان. المركز العربي للبحوث والدراسات. تم الاسترداد من https://www.acrseg.com/44372

كريم سالم حسين. (2018). *نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

لبنان هاتف الشامي- اسراء علاء الدين نوري. (2019). - الشامي. لبنان هاتف- اسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير . *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(8)، 247-248.

محمد الغباشي. (11 ابريل, 2020). تقرير أممي يرصد مستقبل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في ظل تفشي فيروس كورونا. csr egypt. تم الاسترداد من https://www.csregypt.com/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9

محمد بنعبو. (13 ابريل, 2020). تنزيل أهداف التنمية المستدامة في زمن كورونا. تم الاسترداد من http://bayanealyaoume.press.ma/

محمد كاظم المعيني. (2017). *ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل دراسة في الامكانيات والتحديات*. دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية.

محمد مهدي. (22 ابريل, 2020). الخروج من الجائحة.. سيناريو تعامل الصين مع تفشي فيروس «كوفيد- 19». Scientific American. تم الاسترداد من https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/out-of-pandemic-scenario-of-china-dealing-with-spread-of-coronavirus

معتصم محمد اسماعيل. (2015). *دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سوريا أنموذجا*. سوريا: جامعة دمشق.

نوار محمد ربيع الخيري. (2025). التنمية المستدامة: دراسة نظرية. *المجلة السياسية الدولي*(62)، 117.